

والتقدمية الفلسطينية انذاك هو الدولة الديمقراطية المشتركة ( اي التي تضم العرب واليهود على قدم المساواة ) ، واذ كان الاخ سمارة ضد هذا الحصل الديمقراطي ( عام ١٩٤٨ ) فهو بالتأكيد ضده في المستقبل ، واذ كان مسع القضاء على اليهود بشريا او الالتقاء بهم في البحر فليقل ذلك حتى يتضح النقاش . لا شك ان احد بنود البرنامج السياسي الذي اثار النقاش وركز عليه المقال هو البند الذي يتحدث عن هذا الموضوع : موضوع الحصل الديمقراطي الثوري للمصالحة الفلسطينية . فالبرنامج السياسي للجبهة الديمقراطية يتحدث عن « قيام دولة ديمقراطية موحدة في فلسطين ، مفاهضة للصهيونية ، والامبريالية يتعايش فيها العرب واليهود في ظل المساواة القومية الكاملة بعيدا عن اي اضطهاد او تمييز قومي او عنصري او ديني ، وتربسط بعلاقات وحدوية مع سائر اقطار الوطن العربي » . ( ٤٦ ) .

ويعترض د . محجوب مثلا على المساواة بين العرب واليهود على اعتبار ان العرب قومية واليهود ليسوا قومية ( ٤٧ ) .

كما يتعرض الاخ سمارة على الموضوع ذاته ويتحدث عن المادة السادسة من الميثاق الوطني الفلسطيني التي تقول بان « اليهود الذين كانوا يقيمون اقامة عادية في فلسطين حتى بدء الغزو الصهيوني لها يعتبرون فلسطينيين » . ونحن نريد ان نلح على الكاتبين سؤاليين محددين :

اولا - هل هناك موافقة على الشعار الذي طرحته حركة فتح باقامة دولة ديمقراطية يتعايش فيها « المسلمون والمسيحيون واليهود » والذي ذس في بعض التصريحات على انه تعايش بين كل اليهود ( الاسرائيليون حاليا ) الذين يقبلون بهذا التعايش وبين كل الفلسطينيين ( المقيمين والعائدين منهم ) ؟

يبدو تماما ان الاخ سمارة غير موافق على هذا الشعار ، فهو يستند الى المادة السادسة من الميثاق الوطني الفلسطيني ليستنتج منها ( بشكل غير مبرر ) ان اليهود الذين كانوا مقيمين في فلسطين قبل بدء الغزو الصهيوني ( عمليا حتى نهاية القرن الماضي ) هم الوحيدون الذين يحق لهم البقاء في « فلسطين الحرة » . في حين ان الميثاق يصدده في هذه المادة من قسم الفلسطينيين بين اليهود المقيمين حاليا في فلسطين المحتلة .

ثانيا - اذا كانت هناك موافقة على هذا الشعار وقبول بإمكانية التعايش ( التأكيد بعد فضال طويل ليس هو موضوع بحثنا الآن ) ، فعلى اي اساس

★ التشديد هنا ( الكتاب ) .